A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/410
21 July 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والاربعون
البنود ٣١ و ٨٣ و ٨٦ من جدول
الاعمال المؤقت*

برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة الى
الامين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى
الامم المتحدة

يسرني أن احيل اليكم طيه صورة من بيان أبوجا بشأن الانتعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الاجل في افريقيا (انظر المرفق) الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بافريقيا : تحدي الانتعاش الاقتصادي والتنمية المعجلة ، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة واستضافته حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ، في أبوجا ، نيجيريا ، في الفترة من ١٥ الى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . ويوضح البيان المسائل التي جرت مناقشتها في ذلك المؤتمر وكذلك النتائج والتوصيات التي خلص اليها .

* A/42/150 .

Digitized by UNOG Library

وأكون ممتنا لو اتخذتم ما يلزم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢١ ، و ٨٣ ، و ٨٦ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) اللواء ج . ن . غاربا
السفير
الممثل الدائم

Digitized by UNOG Library

المرفق

بيان أبوجا بشأن الانتعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل في افريقيا

١- عقد المؤتمر الدولي المعني بافريقيا : تحدي الانتعاش الاقتصادي والتنمية المعجلة في أبوجا ، العاصمة الاتحادية الجديدة لنيجيريا ، في الفترة من ١٥ الى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، من أجل القيام باستعراض متعمق لعملية انتعاش افريقيا واحتمالات التنمية الطويلة الأجل فيها .

٢- وعملية الاستعراض والتقييم هذه حاسمة ومناسبة زمنيا في آن واحد ، بالنظر الى الزمن الذي انقضى منذ اعتمد في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ على التوالي برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية والعشرين) وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (انظر قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦) . وقد اعتبر المؤتمر أيضا حسن التوقيت بالنظر الى الخطورة المستمرة للحالة الاقتصادية التي تواجه افريقيا ، رغما من الجهود التي بذلت لتنفيذ هذين البرنامجين . وقد أصبح من اللازم ، بناء على ذلك ، الاضطلاع بتقييم حاسم للاجراءات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن من جانب افريقيا والمجتمع الدولي تنفيذا لهذين البرنامجين ، لتحديد التقدم الذي تم احرازه والقيود التي تعوق الانتعاش الاقتصادي في افريقيا والتنمية الطويلة الأجل فيها . ويعكس هذا البيان النتائج والتوصيات التي تمخض عنها هذا الاستعراض والتقييم . وهو يلفت الانتباه الى الاتجاهات والفرص والقيود الناشئة ويقدم مقترحات محددة وعملية لتحقيق انتعاش ونمو متواصلين يكفلان تحقيق تحول هيكلي في الاقتصادات الافريقية .

٣- وقد اشترك من افريقيا وبقية العالم ما يزيد عن ٣٠٠ من الخبراء والعلماء والموظفين الحكوميين ومقرري السياسة من ٣٦ بلدا ومن منظومة الأمم المتحدة وكذلك من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية . وقد قدمت ، مساعدة للمؤتمر في مهمته ، ورقات ودراسات عديدة تتعلق بالقضايا والسياسات كوثائق معلومات أساسية . وقد وفر تنوع المشتركين ومستواهم الرفيع للغاية فرصة لاجراء تبادل متوازن للآراء وتقديم توصيات سليمة المنطق . لذا فإن المؤتمر يقدر المبادرة التي اتخذها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والجهود التي بذلها في تنظيم هذا المؤتمر الهام . ويقدر المؤتمر أيضا اشتراك جمهورية نيجيريا الاتحادية في رعايته وتعاون منظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقية فيه .

Digitized by UNOG Library

٤- وقد تشرف المؤتمر على وجه الخصوص بقيام فخامة اللواء ابراهيم بابانغيدا ، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد العام للقوات المسلحة فيها وفخامة الكولونيل دينس ساسو نغوسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ورئيس منظمة الوحدة الافريقية بمخاطبة المؤتمر شخصيا . وقد شجع المؤتمر الى حد كبير الرسالة الموجهة من الامين العام للامم المتحدة ، سعادة خافيير بيريز دي كويلار . وقد رحب المؤتمر بالبيان الذي القته سعادة وزيرة العلاقات الخارجية بكندا ، السيدة مونيك لاندري ، الذي عكس اهتمام كندا بانتعاش وتنمية افريقيا ودعمها لهما .

٥- وقد اجريت أعمال المؤتمر في سبع جلسات عامة ومناقشات عدة للأفرقة . وعلى الرغم من انه سيجري نشر أعمال المؤتمر بالتفصيل في الوقت المناسب ، فإن هذا البيان يبرز الجوانب الهامة في القضايا والنتائج والتوصيات من أجل اتخاذ اجراءات . ويأمل المؤتمر في أن تقوم الحكومات والشعوب الافريقية والمجتمع الدولي باتخاذ اجراءات عاجلة ومناسبة لتنفيذ هذه التوصيات .

ألف - التقييم العام للحالة

تقدم عملية الانتعاش ومشاكلها واحتمالاتها

٦- جرى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ على ثلاثة مستويات : الاجراءات المتخذة من جانب الحكومات الافريقية ؛ والاجراءات المتخذة من جانب المنظمات والمؤسسات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية ؛ والاجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي . ولاحظ المؤتمر أن التدابير التي اتخذتها الحكومات الافريقية حتى الان اشتملت ، ضمن أشياء اخرى ، على استثمار عام أقوى في القطاع الزراعي ، وتخفيض في الانفاق العام ، وتخفيض في الاعانات والتحويلات ، وتقديم حوافز أكبر للمزارعين والتصنيع المحلي ، وإعادة تشكيل الادارة العامة ، واصلاح المؤسسات العامة ، وضغط مرتبات القطاع العام واصلاح نظام صرف العملات . وقد حققت هذه التدابير حتى الآن بعض النتائج الايجابية في عدد من البلدان ، وخصوصا في مجال تحسين الانتاج الزراعي وفي ترشيد وتحسين استخدام الموارد . وقد بينت هذه التدابير ، أكثر من أي شيء آخر ، القيود والعراقيل التي يلزم ازالتها اذا كان لعملية الانتعاش أن تكتسب أي زخم على أساس مستمر .

Digitized by UNOG Library

٧- أدى انهيار الأسعار الدولية للسلع الاساسية الى التقليل الى حد كبير من الايرادات الفعلية والمحتملة من الزيادة في حجم الصادرات من تلك السلع . ولم يتحقق الارتفاع المتوقع في مستوى الموارد لدعم عملية الانتعاش الى درجة التأثير على الحالة تأثيرا مناسبا . وقد وضعت الأعباء الاضافية لخدمة الدين الخارجي قيودا خطيرة على ما يمكن تعبئته لتعزيز عملية إعادة التشييد المحلية والتنمية على النحو المتوخى في برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وفي برنامج عمل الأمم المتحدة . والنتائج الصافية للحقائق المذكورة أعلاه هي زيادة حدة مشاكل موازين المدفوعات والحاجة الشديدة الى موارد خارجية ، الأمر الذي يرغم الكثير من البلدان على تنفيذ برامج للتكييف الهيكلي تستهدف تصحيح الاختلالات المالية الراهنة . وحتى اليوم ، يبلغ عدد البلدان الافريقية التي تقوم بتنفيذ هذه التدابير ٢٨ بلدا .

٨- وفي كثير من البلدان ، كانت فترة برنامج التكييف أقصر من أن تسمح باجراء تقييم واقعي ، وعلى أي حال ، لا يكاد يوجد بلد واحد استطاع تعبئة موارد كافية لدعم برنامج التكييف فيه . بيد أن الذي أصبح واضحا هو انه ما لم تكن برامج التكييف الهيكلي وثيقة الصلة بالأهداف الأوسع لبرنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وبرنامج عمل الأمم المتحدة وما لم تتيسر تعبئة موارد أكبر لدعم تلك البرامج ، فثمة خطر كبير من أن يكون للعملية أثر سلبي على النمو ومستوى المعيشة والعمالة والتنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي .

٩- وقد شعر المؤتمر بالارتياح عندما علم أن نُهجا متضافرة دون اقليمية لتعزيز عملية الانتعاش قد بدأت في البزوغ . فمثلا ، تعهدت هيئة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا بتقديم دعم فردي وجماعي للبدء في عملية انتعاش تشمل غرب افريقيا من خلال خطة عمل مشتركة ستبدأ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ . وسيركز هذا البرنامج ، ضمن جملة امور ، على الأمن الغذائي دون الاقليمي ، وعلى مكافحة الجفاف والتصحر وتنمية الموارد المائية وادارتها .

١٠- وقد بذلت جهود مماثلة في مناطق دون اقليمية أخرى ، ولاسيما في الجنوب الافريقي تحت رعاية مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، حيث بذلت جهود متضافرة تستهدف على وجه الخصوص التصدي للسياسات الرامية لزعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا ، وهي الجهود التي سبقت وضع برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي

Digitized by UNOG Library

للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وبرنامج عمل الامم المتحدة . وتركز هذه الجهود المتضافرة ، على وجه الخصوص ، على تعزيز الهيكل البديل للنقل والاتصالات في المنطقة دون الاقليمية ، وتنمية الامن الغذائي ، وتعزيز قدرات المنطقة دون الاقليمية ، وتأمين الهياكل الاساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وتقليل اعتماد المنطقة دون الاقليمية على جنوب افريقيا ، وتشجيع التعاون في مجالات التجارة والصناعة والطاقة .

١١- كذلك لاحظ المؤتمر مع الارتياح الزيادة الضخمة في رأس المال المصرح به لمصرف التنمية الافريقي ، الذي سوف يتاح لتمويل المشاريع استجابة لاولويات برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وبرنامج عمل الامم المتحدة . وقد رحب المؤتمر أيضا بالدور المتزايد للجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية في ترويج أهداف برنامجي الانتعاش هذين ورصد تنفيذهما .

<u>افريقيا والمجتمع الدولي</u>

١٢- إذا كان من المتفق عليه بوجه عام أن قسما كبيرا من الجهود والموارد المطلوبة لتنفيذ برنامجي الانتعاش وتحقيق التنمية الطويلة الاجل في المنطقة ، يتعين أن توفرها البلدان الافريقية ذاتها ، فقد أشار المؤتمر الى أن مساهمة المجتمع الدولي تأكدت أهميتها الحاسمة خلال الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وقد قدرت البلدان الافريقية احتياجاتها المالية الخارجية من أجل برنامجي الانتعاش بمبلغ ٤٥,٦ بليون دولار لفترة الخمس سنوات وقدرت احتياجات خدمة الديون الخارجية مع التحفظ بمبلغ ١٤,٦ بليون دولار سنويا ، وبذلك يتراوح المعدل السنوي للاحتياجات من الموارد الخارجية في إطار برنامج الامم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ما بين ٣٤ و ٣٤ بليون دولار ، على افتراض أن تظل أسعار السلع بمستوى عام ١٩٨٥ . وإذا كان المجتمع الدولي لم يلزم نفسه بهذه الارقام فإنه أخذ على عاتقه بذل كل جهد ممكن لتوفير الموارد الكافية من أجل دعم وإكمال الجهود التي تبذلها افريقيا من أجل التنمية ووافق على ضرورة اتخاذ تدابير لرفع عبء الدين عن كاهل افريقيا .

١٣- وأحاط المؤتمر علما مع الارتياح باتخاذ عدد من الخطوات الايجابية منذ العام الماضي . وتتضمن هذه الخطوات (أ) إعادة تغذية المؤسسة الإنمائية الدولية بالموارد بنحو ١٢,٤ بليون دولار واتخاذ قرار بتخصيص ٤٥ في المائة من ذلك المبلغ لافريقيا جنوب الصحراء ، (ب) الزيادة في مستوى عنصر المنح المقدمة في إطار المساعدة

Digitized by UNOG Library

الإنمائية الرسمية من قبل بعض البلدان المتقدمة النمو الى البلدان الافريقية ذات الدخل المنخفض التي تعاني من ضيق شديد ، (ج) قيام بعض البلدان المانحة بإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح بعض أقل البلدان الافريقية نموا . ورحب المؤتمر كذلك بالقرار الذي اتخذه مؤخرا مؤتمر القمة الثالث عشر لبلدان الاقتصاد السوقي السبعة الاكثر تصنيعا في الغرب ، بأن يولي نادي باريس اهتمامه لإمكانية تطبيق أسعار فائدة أقل على الديون الحالية للبلدان الافريقية التي تضطلع بجهود تكيفية ، وبأن يتم الاتفاق على مدد أطول للسداد ومهلات أطول تخفيفا لعبء الدين . وأيد كذلك الاقتراح المقدم من المدير الإداري لصندوق النقد الدولي الى مؤتمر القمة بإحداث زيادة كبيرة في موارد مرفق التكيف الهيكلي لفترة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

١٤- وفي الوقت الذي يود فيه المجلس أن يعرب عن تقديره لهذه الجهود ، فإنه يساوره القلق إزاء احتمال عدم كفاية هذه الجهود للوفاء باحتياجات افريقيا من الموارد الخارجية من أجل برنامجها للانتعاش الاقتصادي ، ولاسيما في مواجهة الهبوط الحاد في أسعار السلع الاساسية وزيادة الالتزامات فيما يتعلق بأعباء الديون . ويرى المؤتمر أيضا أن النهج المتبع الى الان فيما يتعلق باحتياجات افريقيا من الموارد الخارجية ذو طبيعة مخصصة وجزئية الى حد ما ، ولذلك لن يكون له على الارجح سوى تأثير محدود ، والمطلوب هو تناول مشكلة الديون وتدفق المعونات بطريقة شاملة تكفل توفير الموارد المالية المطلوبة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

١٥- ولاحظ أعضاء الوفود الاتجاه المستمر لانخفاض أسعار السلع الاساسية الاولية ، بما فيها النفط . ولاحظوا أيضا الاحتمالات الباعثة على التشاؤم لاسعار السلع في المستقبل ، وهو وضع من شأنه أن يزيد الحاجة الملحة بالفعل الان الى موارد للبلدان الافريقية . ونظرا الى ضخامة حجم احتياجات هذه البلدان من الموارد ، فقد ناشدت البلدان الصناعية أن تبذل جهود خاصة لزيادة تدفق رأس المال والمعونة التساهلية وإزالة العوائق الحمائية ، ونواحي الجمود الهيكلي في اقتصاداتها وإيجاد مناخ دولي يفضي الى التكيف الهيكلي الموجه نحو النمو وزيادة التجارة .

١٦- وشدد المؤتمر على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة الى الانتعاش الاقتصادي في افريقيا والتنمية الطويلة الأجل . وهذا التعاون ضروري بوجه خاص لإيجاد التغييرات الهيكلية المطلوبة لتحقيق التنمية القائمة على الاعتماد على الذات والاستمرارية الذاتية . والمجالات الرئيسية التي شدد عليها تشمل بناء القدرات

Digitized by UNOG Library

التكنولوجية المناسبة عن طريق المساعدة التقنية ، والتجارة الاقاليمية فيما بين البلدان النامية ، وتنمية الموارد البشرية .

١٧- وفي ضوء التحليل السابق ، خلص المؤتمر الى أن توقعات الانتعاش تعتمد على تكثيف الجهود فيما يتعلق بمسائل مثل (أ) الاستمرار في الاصلاحات المتعلقة بالسياسات الداخلية ، (ب) مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين الادارة الاقتصادية ، (ج) ضمان تمشي برامج التكيف الهيكلي مع أهداف وأولويات برامج الانتعاش ، (د) تخفيف عبء الدين ، (هـ) تكثيف البحث لإيجاد حل لمشاكل السلع الاساسية ، (و) القيود المفروضة على تحقيق المستويات الكافية تماما من المساعدة الإنمائية الرسمية ، (ز) آثار أعمال زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي على انتعاش بلدان الجنوب الافريقي . وبناء على ذلك ، كرّس المؤتمر جزءا كبيرا من وقته لإجراء دراسة متعمقة لهذه القضايا في أربع لقاءات للمناقشة الجماعية . وقد أُستخلصت التوصيات الواردة في الجزء الاخير من هذا البيان ، من هذه المناقشات والتحليلات الجماعية التفصيلية .

التوقعات الإنمائية الطويلة الاجل

١٨- كُرس الجزء الثاني من المؤتمر للنظر في احتمالات التنمية الطويلة الاجل في افريقيا في ضوء تجربة السنوات السبع التي انقضت منذ اعتماد خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا والوثيقة الختامية لمؤتمر لاغوس في نيسان/ابريل ١٩٨٠ . وقد اضطلع المؤتمر بهذا الاستعراض في ضوء وضع افريقيا التاريخي والاجتماعي الثقافي والسياسي ، وفي ضوء الاحتمالات العلمية والتكنولوجية . وقد خلص الى أن التنمية الطويلة الاجل في افريقيا يجب أن تقوم على تغيير هيكلي أساسي ، وهذا التغيير لن يتم تلقائيا ، ولذلك يجب أن يقوم به الافريقيون أنفسهم على النحو المتوخى في خطة عمل لاغوس . ووفقا لبرنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، يتعين أن يشكل قطاع الاغذية والزراعة أساس التغيير الهيكيلي ، مع قيام البلدان الافريقية تدريجيا بتقليل أهمية وحجم الصادرات من السلع الاساسية الاولية بالنسبة لاقتصاداتها الوطنية ، بينما تزيد من دور علاقات الانتاج على الصعيد المحلي والمشترك فيما بين هذه البلدان الى أن يصبح لهذا الدور الغلبة وتزداد هامشية الصادرات .

١٩- وكيما يتحقق هذا التغيير الهيكلي ، يجب أن تتخذ افريقيا تدابير للتغلب على تخلفها العلمي والتكنولوجي . بيد أن المؤتمر أعرب أيضا عن إيمانه بضرورة إحداث تغييرات هيكلية على المستويين السياسي والثقافي . وفي موقف تجرى فيه تغيرات سريعة

Digitized by UNOG Library

في النظام العالمي الجغرافي السياسي والتكنولوجي ، سوف يتعين على افريقيا أن تصارع ايقاع ومحتوى وعنف التغييرات الهيكلية العالمية . ويجب أن تعد القارة نفسها للاستجابة الى توقعات الطلب الطويل الاجل على سلعها الاساسية الاولية ، وتسعى على مر الزمن للإفلات من الهيكل الحالي القائم على نظام سلع أساسية أولية موجه نحو الصادرات . بيد أن المستقبل النهائي للقارة يجب أن تظل جذوره القوية متمثلة في أوجه تفردها وتنوعها ؛ في حضاراتها وشعوبها ومواردها الطبيعية . ولذلك يجب أن يشكل التحسين في القدرة على الاستجابة لهذه التغييرات عنصرا ضروريا في الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل لافريقيا .

٢٠- ويؤكد تاريخ افريقيا وخبراتها الحديثة أن التوقعات المتعلقة بمستقبل القارة لن تتوقف على قضايا النمو الاقتصادي والتدفقات المالية وحدها ، بل ستتطلب إعادة تركيز روح الشعب الافريقي وإعادة تجميع القوى الافريقية قاطبة . وعلى افريقيا ، بوصفها أحد كيانات العالم ، أن تستقي قوتها من أصالتها الاجتماعية والثقافية الداخلية ، وتماسكها الإقليمي والسياسي وقابليتها للبقاء اقتصاديا ، القائمة أساسا على قواها الذاتية .

٢١- ومن الضروري وضع مناظير سياسية جديدة لدفع عجلة التقدم في افريقيا . وان وضع استراتيجية انمائية قابلة للتطوير في افريقيا يجب أن تستند الى برنامج شامل للتحويل الاجتماعي يقوم على رؤية وإصرار والتزام من جانب القيادة الافريقية . وإضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الافريقي وزيادة مسؤولية من بيدهم السلطة أمران حيويان من أجل تعبئة مشاركة شعبية أكبر . ولكي تصبح هذه الامور الضرورية حقيقة واقعة ، يجب أن تشحذ أيضا المناظير السياسية الافريقية في مواجهة المصالح السياسية والاقتصادية الخارجية حتى تصبح أكثر حسما وتنويرا ، كيما يكفل وضع قدر افريقيا بين يدي الشعب الافريقي .

٢٢- وسيصبح التغلب على التخلف العلمي والتكنولوجي واحدا من أهم متطلبات النهج الاقتصادي في افريقيا في القرن الواحد والعشرين القادم . ولكي تنجز هذه المهمة سيتعين على افريقيا أن تعتمد بصورة أقل على عمليات نقل التكنولوجيا التي من شأنها فقط أن تزيد من اعتمادها على الغير . بل عليها ، بدلا من ذلك ، بذل جهود متواصلة لتطوير هذه التكنولوجيات والمعارف العلمية التي ستمكنها من استخدام ما وهبته من موارد بشكل تام وفعال ومتناسب مع احتياجاتها ، ولحيازة هذه التكنولوجيات والمعارف وتكييفها وإضفاء الطابع المحلي عليها . ويشمل مجالان يتعين التركيز عليهما تعزيز

Digitized by UNOG Library

البحث والابتكار في افريقيا وجعلهما جزءا لا يتجزأ من نسيج المجتمع والعمل على الارتقاء بالمهارات الافريقية العلمية والتقنية واستخدامها على نحو أكمل .

٣٣- نظرا للتجزئة السياسية والاقتصادية الحالية للقارة فسيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تحقق افريقيا رؤياها دون الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون والتكامل الاقتصاديين . وبالرغم من أن عملية التعاون في افريقيا ظلت جارية منذ فترة ، فإنها سوف تتطلب مزيدا من التعزيز والترشيد . ولا يمكن للجهود المبذولة في مجال التكامل الافريقي أن تؤتي ثمارها إلا إذا نفذت البلدان الافريقية بأمانة التزاماتها بتحقيق التكامل بين اقتصاداتها ولا سيما من خلال أنشطة انتاجية . فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تحقيق اتحاد اقتصادي افريقي .

باء - استنتاجات وتوصيات

٣٤- في ضوء التحليل السالف الذكر تقترح الاستنتاجات والتوصيات التالية لتكون موضع دراسة بالغة الدقة من البلدان الافريقية والمجتمع الدولي .

٣٥- فيما يلي التدابير اللازمة للتعجيل بعملية الانعاش :

(أ) مواصلة الاصلاحات المتعلقة بالسياسة الداخلية وتحسين الادارة الاقتصادية . ويجب على البلدان الافريقية أن تواصل اتباع تدابير إصلاح السياسة الهيكلية ، مع مراعاة الحاجة الى الاقلال من الاثر الاجتماعي المعاكس لهذه التدابير الى أدنى حد ، فضلا عن البعد الانساني للتكييف ؛ ويجب عليها أن تكفل عدم تأثير خفض الميزانية على تنمية الهياكل الاجتماعية الاساسية ، ولا سيما الخدمات التعليمية والصحية ؛ وأن تركز بقدر أكبر على ترشيد المؤسسات الحكومية بغية تأمين المساهمة الفعالة للقطاع العام في عملية الانعاش . وفي ضوء التوصية الصادرة عن ندوة نيامي بشأن التنمية الشعبية ، يجب أن تهيئ الحكومات الافريقية الظروف المواتية لاضفاء الطابع اللامركزي على عملية صنع القرار ، وأن توكل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بزيادة امكانية الوصول الى الموارد على نحو يكفل توسيع مشاركة جميع فئات السكان في عملية الانعاش .

(ب) ان ضمان اتساق برامج التكيف الهيكلي مع عملية الانعاش ، يقتضي من البلدان الافريقية أن تواصل عملية الانعاش الاقتصادي وأن تعجل بها من خلال زيادة

Digitized by UNOG Library

مستوى الاستثمار في الزراعة ، وتطوير النقل الريفي مع زيادة التركيز على معدات النقل المنخفضة التكاليف وتعزيز الصناعات المرتبطة بالزراعة . ويجب على البلدان الافريقية أن تتأكد من أن برامج التكيف الهيكلي تتفق مع متطلبات الانعاش والنمو ، ومطلوب منها أن تبذل جهودا منسقة بمساعدة المؤسسات الاقليمية الافريقية ، لتبادل المعلومات بشأن المفاوضات التي تجريها مع المنظمات المالية الدولية والمانحين حول تدابير الإصلاح المتعلق بالسياسة وبرامج التكييف الهيكلي . كما يجب عليها أن تتخذ التدابير الملائمة للتحكم في هجرة رأس المال ونزوح الادمغة من افريقيا .

(ج) يتعين أن تقوم أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا باستمرار ، من خلال دراسات متعمقة ، برصد أثر برامج التكييف الهيكلي على التنمية المتوسطة الاجل والطويلة الاجل .

(د) وعلى الصعيد دون الاقليمي ، يتعين الاستمرار في وضع نهج جماعية للانعاش والتنمية في إطار الاتحادات الاقتصادية دون الاقليمية الحالية ، وفي تنفيذ تلك النهج بنشاط .

مدفوعات الدين وخدمة الدين

٣٦- في ضوء الحدة التي تتسم بها مشكلة خدمة الدين في كثير من البلدان في افريقيا وآثارها الرهيبة على إمكانيات التنمية والإنعاش ، ستكون هناك حاجة لجهود جديدة لمعالجة هذه المشكلة ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل . ويتعين أن تشمل هذه الجهود ما يلي :

(أ) خفض معدلات الفائدة على الديون الحالية ، الامر الذي ستكون له أهمية حاسمة في بعض الحالات ، في اتفاقات إعادة الجدولة ؛ وينبغي السعي الى اطالة فترة السداد وفترات السماح لتخفيف عبء خدمة الدين حسبما تم الاتفاق عليه مؤخرا في مؤتمر قمة البندقية ؛

(ب) تحويل ديون المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية والالتزامات الخاصة بالفوائد بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تنفذ برامج التكييف الهيكلي الى منح في البلدان التي لم يتحقق فيها ذلك ؛

(ج) يمكن النظر في سداد الدين بالعملة المحلية ؛

Digitized by UNOG Library

(د) تحويل الالتزامات بالدين وخدمة الدين الى أوراق مالية استثمارية والى أسهم .

المساعدة الانمائية

٣٧- وفضلا عن ذلك ، هناك حاجة ماسة لزيادة تدفقات المعونة التي ستوفر الموارد اللازمة للإنعاش والتنمية . ويرحب المؤتمر في هذا الصدد بالمبادرة الاخيرة للامين العام للامم المتحدة الرامية الى إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى معني بتدفقات الموارد الى افريقيا ، ليقدم توصيات عملية لتخفيف عبء الديون وزيادة تدفقات الموارد الى القارة . ويرحب المؤتمر أيضا بالمبادرات الجديدة لبعض المانحين الثنائيين الرئيسيين الهادفة الى زيادة تدفقات الموارد الى افريقيا . وينبغي أن تتقدم الحكومات والمؤسسات الافريقية والبرامج الانمائية الاخرى لمساعدة هذه البلدان في إقامة وتوسيع أنشطتها في افريقيا ، وبالاضافة الى جميع هذه التدابير ، يقدم المؤتمر الخيارات السياسية التالية كي تدرس بعناية :

(أ) ينبغي زيادة المعونة الثنائية والاستفادة الفعالة من هذه التدفقات من أجل الانعاش والتنمية ؛

(ب) يتعين تأمين موارد ميسرة إضافية من خلال مؤسسات متعددة الاطراف . وفي هذا الصدد ، فإن المقترحات أو الاتفاقات الداعية الى زيادة موارد مرفق التكييف الهيكلي الى ثلاثة أضعاف وتغذية المساعدة الانمائية الدولية ومصرف التنمية الافريقي على أعلى المستويات وتخصيص حصص كبيرة منها لافريقيا ، تستحق تأييدا خاصا ؛

(ج) يتعين النظر في امكانية إصدار حقوق سحب خاصة جديدة فيما يتعلق باحتياجات التنمية ؛

(د) بمساعدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي والمركز الافريقي للدراسات المصرفية ، يتعين النظر في امكانية انشاء جهاز استشاري افريقي لمساعدة الدول الاعضاء في تبادل المعلومات وتنسيق مواقفها في اجتماعاتها مع الدائنين في ناديي باريس ولندن .

Digitized by UNOG Library

السلع الاساسية واستقرار الاسعار

٢٨- توصل المؤتمر في السياق العام للإنعاش والنمو المعجل في افريقيا ، الى الاستنتاجات التالية : (أ) توفر التجارة داخل افريقيا فرصا كبيرة للتوسع التجاري وزيادة الانتاج ؛ وهكذا فإن إحدى وسائل تقليل ضعف الاقتصادات هي تكثيف الجهود نحو التعاون شبه الاقليمي والاقليمي في التجارة ، بما في ذلك التجارة في السلع ، (ب) ضرورة الاستمرار في المبادرات الحالية في مجال التعاون الدولي في السلع وتعزيزها ، وخاصة فيما يتعلق بتشغيل الصندوق المشترك ، (ج) هناك صلة بين السلع ومستوى الاسعار والدين الخارجي والحاجة الى تدفقات الموارد الدولية ، و (د) كانت هناك قيود ملحوظة طوال السنوات العشر الاخيرة في السياسات التجارية التي تنفذها البلدان الصناعية تجاه افريقيا ، ولا سيما في تجارة السلع المجهزة أو شبه المجهزة ، وهو اتجاه أثبت أنه ضار بجهود افريقيا الرامية للإبتعاد عن الاعتماد على السلع . وفي ضوء هذه الاستنتاجات ، فقد وُجهت المقترحات التالية الى بعض الجماعات المستهدفة وهي الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية :

(أ) ينبغي على الحكومات الافريقية القيام بما يلي :

'١' البدء في تنفيذ تدابير لترشيد العرض حتى يمكن تحقيق تنسيق بين انتاج وعرض هذه السلع واتجاهات الطلب الطويلة الاجل . ولهذه الغاية ، يتعين أن تتخذ الحكومات خطوات لتشجيع نشوء طلب محلي جديد وطلب على الصادرات فيما يتعلق بسلعها الاساسية عن طريق زيادة أبحاث السوق والتدابير الإنمائية وتحسين نظم المعلومات المتعلقة بالاسواق ؛

'٢' تنويع الجهود مع تفادي تكرار الاخطاء المكلفة أو إيجاد حالات فوائض جديدة ؛ وينبغي أن يشمل التنويع استخدام المواد الخام المتوفرة محليا للانتاج بدلا من الاعتماد على المستورد منها ؛

'٣' دراسة إمكانيات زيادة استخدام التجارة المضادة كتدبير لتشجيع التوسع في التجارة داخل افريقيا ، بما في ذلك التجارة في السلع الاساسية ، دون اللجوء الى استخدام العملات الخارجية النادرة ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) وينبغي على المجتمع الدولي القيام بما يلي :

'١' العمل على أن تتيح جولة مفاوضات أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة للصادرات الافريقية ، بما في ذلك المنتجات المدارية ، المزيد من حرية الوصول الى أسواق البلدان الصناعية . كما ينبغي تشجيع امكانية ايجاد نظام أكثر رشادا للتجارة الزراعية في العالم في الثمانينات ؛

'٢' مواصلة القيام ، لا سيما أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بمناقشة مشكلة التغيرات في أسعار السلع الاساسية ، التماسا للتدابير الكفيلة بعلاج مشكلة إنخفاض الدخل في الوقت الذي تضطلع فيه البلدان الافريقية بعملية تكيف هيكلي طويلة الأجل ؛

'٣' إيلاء مزيد من الاهتمام لتوسيع مشاركة المانحين في مشاريع تثبيت حصائل التصدير لتشمل بلدانا مانحة أخرى من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛

(ج) ينبغي أن تضع المنظمات والمؤسسات الدولية في الاعتبار ، عندما يكون الهدف من التكيف الهيكلي والبرامج الاخرى المنفذة تحت اشراف المؤسسات المالية المتعددة الاطراف تحقيق أرصدة خارجية ، ان الاسعار المرجعية التي بنيت عليها البرامج تخضع هي نفسها لتشوهات على المدى القصير . ولذا فإن من اللازم أن تتسم الافتراضات المتعلقة بالاسعار بمزيد من المرونة . ويحث المؤتمر على إجراء مناقشة كاملة للقضايا المتصلة بالسلع والتجارة والمشكلة الخاصة لاقل البلدان نموا في مؤتمر الاونكتاد المقبل .

عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وآثاره على الانعاش الاقتصادي والتنمية

٣٩- يدرك المؤتمر ان السلم والامن والاستقرار شروط مسبقة لازمة للتنمية الاقتصادية في افريقيا . وقد أحبطت مجهودات الانعاش الاقتصادي والتنمية في بلدان منطقة الجنوب الافريقي الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ولا تزال تتعرض للاحباط بفعل سياسات العدوان وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يتبعها باستمرار

Digitized by UNOG Library

نظام جنوب افريقيا العنصري . ولكي يتحقق السلم والاستقرار والأمن في هذه المنطقة يوصي المؤتمر بالتدابير التالية :

(أ) مواصلة الحملة الداعية لقيام جميع الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا بسحب استثماراتها ؛

(ب) التنفيذ التام من جانب البلدان الافريقية للتدابير الواردة في برنامج افريقيا والأولوية للانعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، دعما لحركات التحرير الوطني والبلدان الأعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ؛

(ج) دعم جهود البلدان الأعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي الرامية الى تعزيز التعاون فيما بينها وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا ؛ وخاصة من خلال دعم برنامج عمل هذه البلدان وخططها لايجاد طرق بديلة للنقل والاتصالات ، والأمن الغذائي ، وتنمية القوة العاملة ؛

(د) زيادة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي الى البلدان الأعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي لتمكينها من تنفيذ برامجها الانعاشية وتغطية تكاليف سياسات العدوان وزعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا والتي يقدر انها تكلف المنطقة ما يزيد على بليونين من الدولارات سنويا ؛

(هـ) زيادة تعاون المؤسسات الانمائية والمالية ، الدولية والاقليمية مع البلدان الأعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي وزيادة مساعدتها لتلك البلدان .

٣٠ - ونتيجة لاستمرار العدوان من قبل نظام جنوب افريقيا ودعم هذا النظام للأنشطة التي تزعزع الاستقرار في موزامبيق وللجفاف الحالي الذي يعم مناطق شاسعة في ذلك البلد ، فإن موزامبيق تواجه حالة طوارئ اقتصادية خطيرة . فالآلاف من السكان يتعرضون لمجاعة ضارية . والمؤتمر يحث على زيادة الإسراع في توفير خدمات الإغاثة الانسانية ، ولا سيما المعونة الغذائية والمأوى ، فضلا عن تقديم المساعدة لإزالة أسباب عدم الاستقرار الأساسية .

Digitized by UNOG Library

احتمالات التنمية الطويلة الاجل

٣١ - فيما يتعلق باحتمالات التنمية المعجّلة والطويلة الاجل ، خلص المؤتمر الى استنتاج عام مفاده أن افريقيا بحاجة الى نهج جديد في معالجة اقتصادها السياسي . وينبغي لهذا النهج أن يتضمن مبادئ تتسم بالمزيد من الترابط والتروي لتوجيه عملية التنمية وتوفير إطار لزيادة كفاءة تعبئة الموارد . وفي هذا السياق ، يجب أن يشمل الإنعاش الاقتصادي أيضا إعادة بناء الاقتصاد من جديد لأغراض التنمية الطويلة الاجل ، مما يتطلب ، بالتالي ، إيجاد أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي والادارة الاقتصادية وكذلك ازالة الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية .

٣٢ - وبناء على ذلك ، قرر المؤتمر أن يوصي البلدان الافريقية بما يلي :

(أ) أن تدوّل القوى الانتاجية وزخم النمو ، فضلا عن زيادة اعتمادها على الذات والتعاون ، بشكّل أكثر فعالية ، على الصعيد الإقليمي ؛

(ب) أن تضاعف من المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية وتشجيع العدالة الاجتماعية والإنصاف في التوزيع ؛

(ج) أن تدرك الدور الاساسي للمرأة في عملية التنمية ؛

(د) أن تطوّر وتعزّز البحوث الافريقية ، وأن تشجع عملية الابتكار التكنولوجي والعلمي والتكيُّف ؛

(هـ) أن تكفل اتساق عملية التنمية واستمرارية الظروف البيئية الملائمة ؛

(و) أن تشجع زيادة الاعتماد على المهارات وعمليات المقاولات التقنية والعلمية الافريقية ؛

(ز) أن توجد أبعادا سياسية واجتماعية وادارية وثقافية تؤدي الى التنمية الطويلة الأجل من أجل كفالة نجاح وبقاء عملية التنمية .

Digitized by UNOG Library

التعاون الاقتصادي في افريقيا وفيما بين افريقيا والمجتمع الدولي

٣٣ - من أجل عكس اتجاه التجربة المخيبة للآمال في مجال التكامل الاقتصادي ؛ وبغية ضمان مساهمة عملية التكامل ، بشكل أكثر فعالية ، في التنمية الاقتصادية والتغيُّر الهيكلي ، يجب على البلدان الافريقية أن تشرع في اتباع نهج شامل للتكامل الاقتصادي يتضمن ترشيد أجهزة التعاون القائمة في كل منطقة دون اقليمية ، وتعبئتها على نحو فعّال لتنسيق التخطيط والتنمية على الصعيد دون الاقليمي ، كما يجب عليها أن تواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتوثيق تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد دون الاقليمي ، فضلا عن متابعة التدابير اللازمة للتخطيط والانماء المشتركين في المشاريع المجتمعية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية .

٣٤ - وينبغي التعجيل في الجهد المبذول حاليا لتنسيق أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسية المشكّلة تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بهدف كفالة قيام هذه المؤسسات بالعمل على دعم النهج الشامل للتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي .

٣٥ - ينبغي تحقيق النهج الشامل للتعاون الاقتصادي عن طريق بذل جهود جديدة لتشجيع قيام تعاون أوثق مع المناطق النامية الاخرى ، ولا سيما البلدان المصنّعة حديثا ، التي أضحت الان في وضع يمكّنها من تزويد البلدان الافريقية ببرنامج فعّال للتعاون التقني من أجل دعم التخطيط القطاعي على الصعيد دون الاقليمي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية .

٣٦ - والبلدان الافريقية ، إذ تدرك أن مواصلة التنمية الذاتية القادرة على البقاء بنفسها في القارة تتطلب ، في نهاية المطاف ، ايجاد نمط جديد من العلاقة الاقتصادية مع البلدان المتقدمة النمو يتضمن إقامة هياكل تجارية جديدة وبذل جهود جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في افريقيا ، يتعيّن عليها أن تضع آليات مناسبة لتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات الانتاجية في افريقيا والقطاعات الانتاجية في البلدان المتقدمة النمو .

اجراءات المتابعة

٣٧ - يعرب المؤتمر عن غاية امتنانه لرئيس جمهورية نيجيريا ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، لتكرمهما بتقديم التوصيات الواردة في هذا البيان الى جميع المحافل الدولية الرئيسية المناسبة المقبلة . وقد أشار المؤتمر بصفة خاصة الى الدورة

Digitized by UNOG Library

الثالثة والعشرين المقبلة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن مؤتمر قمة البلدان الناطقة بالفرنسية ، ومؤتمر الكومنولث ، واجتماعات مؤتمر القمة الرابع عشر للبلدان السبعة الصناعية الرئيسية المقرر انعقادها في كندا . كما يرجو المؤتمر من الامين العام للأمم المتحدة أن يعرض هذا البيان على الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين .

٣٨ - ويترتب على الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يتابع تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه ، واضعا في اعتباره ، ما ستوليه لها المحافل السالفة الذكر من اهتمام . ومن التحديات الرئيسية التي تواجه افريقيا ، كيفية الإبقاء على الاهتمام العام الدولي بالتنمية الطويلة الاجل في افريقيا من خلال الاتصال المستمر الفعّال الذي يبلغ جميع مستويات المجتمع . وهذا تحدٍّ يواجه حكومات افريقيا بقدر ما يواجه الأمم المتحدة ، بشكل عام ، وذراعها الاقليمي ، المتمثل باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بشكل خاص ، ومن الواجب المحتم ، بالتالي ، التصدي لهذا التحدي على نحو شامل . وبوسع اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تضطلع ، في هذا الصدد ، بدور حفّاز ، اذا لقيت الدعم المالي اللازم .

تقديم الشكر

٣٩ - يود المؤتمر ، في النهاية ، أن يكرر الإعراب عن تقديره للضيافة الكريمة التي لقيها من حكومة وشعب نيجيريا بتوفير المرافق اللازمة له . ولا شك في أنه استرشد في مداولاته ونتائجه بشكل خاص بالكلمات الملهمة التي ألقاها رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس جمهورية الكونغو الشعبية ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن الرسالة المُثرية التي وجّهها الأمين العام للأمم المتحدة .

أبوجا ، جمهورية نيجيريا الاتحادية
١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧

- - - - -

Digitized by UNOG Library